

أو لداهد منه المحرصة ونظرة الزخار: ظلم - واحدة فقط حياء فرع الحلة بنسبته لا قبيل
أو يصلح منه الصاطية أو بالكعبة أو بالمجاهد أو بالعرض أو الكرى أو بالسار و بنحوم ونفس والقر أو
آخر منه هذا القبيل كلمة واحدة فقط فنقلنا عن الضرورة ونقطي وقصر في الخواص والعام والخاص
وله سبحانه: فإنه لم نجد كلمة واحدة غير واحد لا بد من ريب فارجعوا إلى القول الذي نقلناه
في ~~الكتاب~~ هذا البيت ثم اتبعناه وادفع به نيته وكفله وطأنه
جواب دليل الظاهر

جواب دليل الظاهر
 واما دليل الثاني وهو قول: لو كانت الحلف بالخنزير حراما لاستلزامها اشتراط الحنفي في ارتفاعه لئلا تكون
 الا بتكرار: ولم يخف على هناك ملاح ويطهر للرهابية وهدم: فجواب انه يقال انه كان يريد بالاشتراط
 اشتراط الحنفي انه يكتب باقدم من غيره مع صفات له بار وانه يحذر اني كل بيت على ما اشتق الحنفي
 وخبوطه لغيره فهو حلال لاشتهار اشتراط الحنفي وهدم حنفي غديره وكذا كل ما لم يفي بالدين
 على صلاحيته بهذا الظفا واما انه كان يريد بالاشتراط انه يكون مكتوب في ذكره في الكتاب
 الا مدوم بل في كتابه تنال في هذه الجاهل واليه في ذكره في اشتراط الحنفي كما اقترح
 وطالب وقد حذا النقرة والادب مع ذلك فذكر في احوالها وانما طلب الى ~~الحنفي~~ الحنفي
 يرجع اليه: واما قول: ولم يخف على هناك ملاح ويطهر للرهابية وهدم: فجواب انه نقول انه
 كانه يريد بالرهابية كل من هو موافق للحلف بالخنزير وهو عمن فقد صدقه ولكنه الرهابية على
 صلاحيته كل المسلمية حتى الرابون عليه اصدارة وهدم: وحي احماده ومن يتابعونه ومن الارث
 الارثية وحي جميع الحمد نسيم ونقل ~~الحنفي~~ الاخبار وتوفي الاسلام فاطمة: فهذا هو حقيق
~~الحنفي~~ حقيق الذي ظهر لهم تحريم الحلف بالخنزير وهم الذين نهوا عنه واما انه كانه ما يريد
 بالرهابية هم من جاءوا بعد الفتح محمد بن عبد الله فليق للرد عليه انه يحيل الى النقول السابق
 وما قاله ابو سيرة في واحد انه وقد قيل قيل بنات الاطعام

جواب دليل سادس
واما دليل سادس وهو قوله: «انه لا يتم الاربعة فائتله» بجواز الحلف بالنبي بل بغيره من الخلق كما دل عليه
مكرره. وانما الخدي في انقضاء الحلف بالنبي والردوم الكفارة بالحنث. واقتضى اجماعهم من قبل الذي فيه
انفسهم اليه بجواز الحلف بالنبي وان لم ينقذ لان احدى ركبي الشهادة» فجواب انه نقول: اما زعمه انه لا يتم
الاربعة فائتله بجواز الحلف بالنبي وبغيره من الخلق فانه قد ذكرنا الرد عليه آنفا وذكرنا الاجماع
ومنه انما الاجماع مع تحريم الحلف بغيره فاما ما ذكرناه هناك على اعراضه هنا. واما قوله
زعمه انه امر اقتضى بجواز الحلف بالنبي فكذلك بأرضاء. واما زعمه انه اقتضى بانقضاء الحلف بالنبي
احد ركبي الشهادة فجواب انه نقول: انما جاءت رواية عن الامام احمد بن حنبل بالحنث في الحلف بالنبي
والكفارة تلزم من حنث في حلف به. ولكنه كنهه الرواية عن احمد بن حنبل بالحنث في الحلف بالنبي
نفس في كتاب الذي فيه الف بغيره من الخلق وهو كتاب «الرد على الجهمية والزنادقة» ما يصف
هذه الرواية وما يردّها ويبطلها وكذلك ذكرها في فتن كتبه الفقهاء. واما ما في رواية
القائل بانقضاء الحلف به صلى الله عليه وسلم فذكر جماعة من فقهاء المذهب ولكنه بعضهم ضعفه وبعضهم
ذكرها رواية مطلقة وقد جازى كتاب «دليل الطالب» المحدث في الأثر في كتاب الامام
من: «لا تنقذ الحلف الا بالله أو باسمه» أو ضعفه من صفح ١٠٠. ومن حلف بخلق بخلق
كالاولياء والانبيا او بالكنف وخواصهم ولا كفارة» وكذلك في شرح «نيل المار» ونقول
صاحب الشرح عن كتاب «المنتقى وشرح» وما ذكره من خلافه في هذه المسألة فانه
جميعا يرفض هذه الرواية القائل بانقضاء الحلف بالنبي وبغيره من الخلق ولا تجب الكفارة بالحنث
تنقذ الحلف بالخلق بخلق كالكنف والانبيا وما ذكرنا الخلق ولا تجب الكفارة بالحنث
غيره. هذا ظاهر كلام الخزي وهو قوله أكثر الفقهاء: «فم ذكر الخدي عن احمد واثار هذه